محاضرات في تاريخ المغرب الاسلامي

ادارة مدينة فاس

اعداد

المدرس المساعد

شيماء كريم خلف

كان يتحكم في مدينة فاس ثلاثة من اصحاب المناصب يعين كلاً منهم السلطان او وزراؤه:

اولاً: الوالي: كان الوالي يمثل السلطان المباشر وكان مخلصاً له اخلاصاً كلياً لان مستقبله يعتمد عليه وكان عليه ان يستوثق من اوامر سيده،وكان مسولاُ عن المحافظة عن الامن والنظام وبذلك كان صاحب الشرطة ويتولى النظر في قضايا العقوبات ومسؤولاً عن تنفيذ الاحكام التي يصدرها سجناً كان او جلداً عاماً وكان يقيم في قلعة من بناء الموحدين تقع غربي المدينة.

ثانيا:القاضي: كان موظفاً دينياً اصلاً وكان واجبه الاول ان يقيم العدل على اساس الشريعة فلم يكن عليه تنفيذ اوامر السلطان بل ماامربه الله ويحكم في جميع الخصومات المتعلقة في الاحوال الشخصية معتمداً في ذلك على القران الكريم ومن ثم يعين القاضي نائب او وكيل له وعلى كل فلم يكن القاضي يقوم باعمال القضاء فحسب ذلك ان منصبه حتم عليه ادارة الاوقاف التي يبدوا انها ضخمة وانها كانت دينية من حيث غايتها وكان القاضي مشرفاً على مالية المدينة وبهذا كان لديه وتحت تصرفه ادارة واسعة من الجباة والمراقبين والمحاسبين ،واخيراً بوصفه الممثل الرئيسي للشريعة كان عليه ان يشرف على الحياة العلمية ويكاد يسمى شيخ القرويين ، واهمية هذا الدور تكمن حين يقوم به شخص واحد يتولى عدة مناصب القاضي والرجل المسؤول عن مالية المدينة وشيخ القرويين والمراقب للحياة الفكرية.

ثالثاً:المحتسب: كان مجال عمله اقرب الى الناحية العملية اذا كان عليه ان يطبق مكارم الاخلاق الاسلامية في الحياة اليومية للمدينة فكان صاحب شرطة الاداب وبهذه الصفة كان يتوجب عليه الاشراف على صحة البيع والشراء وبهذا كان يشرف على الحياة

الاقتصادية اشرافاً كبيراً وكان عليه ان يراقب الموازين والمكاييل ومن الموكد كان لديه موازين قياسية وكان عليه ان يتـاكد من صحة المواد المعروضة للبيع سواء كان ذلك الماكل او الاشياء التي ينتجها صناع فاس وكل من وجد يغش كان يتعرض للعقاب فكان يفصل في الخلافات التي تقوم في منظمات الصناع او التجار وكان يتدخل قي الخصومات بين المستخدمين والعمال او بين البائع وزبونه، وكان يشترط في المحتسب ان يكون عالماً في احكام الشرع ومن اسرة قديمة عهد بسكنى المدينة وان يكون صاحب خلق رفيع وكان له اعوان يساعدونه في القيام بواجباته لكن عددهم كان محدوداً .

كان هنالك اعواناً يعرفون بالموثقون وكانوا مكلفين بالاشراف على سير الدعاوي ولم يكن من الممكن الاستغناء عن وساطتهم في الاحكام القضائية سواء في الشؤون الخاصة او الحياة العامة وكان بعض هولاء الموثقون متنقلين الى اماكن اخرى لصياغة العقود اللازمة الا ان اغلبيتهم كانوا يجلسون في الحوانيت القائمة على جانب من جوانب جامع القرويين وهنالك كان ياتيهم اهل الحاجات فيصوغون لهم العقود اللازمة وجميع هولاء كانوا من اهل العلم الذين تلقوه في فاس ولم تقتصر معرفتهم على الشريعة فقط بل تعدتها الى معرفة العادات والتقاليد الخاصة وكانوا يعرفون الاسر الرئيسية في المدينة .

كذلك كان هنالك المسؤولين عن الخدمات المالية اذا لم تكن الاوقاف المصدر الوحيد لواردات المدينة الضخمة فاكثر المتاجر التي كانت تدخل المدينة كانت خاضعة لضريبة تختلف باختلاف المواد نفسها وكان يعهد بامر هذه الضرائب جميعها الى موظف او على الاصح الى ملتزم عام لها فيدفع الى بيت مال المدينة مبلغاً

معيناً يومياً وكان يقيم حراسه وكتابه على الابواب وقد يرسل وكلاءه الى الطرق العامة كي يحول دون الغش.